المُلتقى الاستراتيجي
STRATEGIC FORUM

القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج

الأهمية والوظائف والتهديد

أحمد مولانا

strategicforum.net @SForum80

"تخيّلوا كيف سيكون رد فعل قادة الولايات المتحدة إذا بنت إيران قاعدة عسكرية صغيرة واحدة في المكسيك أو كندا أو منطقة البحر الكاريبي... إن أخطر لحظة خلال الحرب الباردة، والمتمثلة في أزمة الصواريخ الكوبية، حدثت بسبب إنشاء منشآت صواريخ نووية سوفيتية على بُعد نحو 90 ميلاً من الحدود الأمريكية". كان هذا مقتطفا أورده ديفيد فاين في كتابه "كيف تضرّ القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج بأمريكا والعالم؟"، والذي ناقش فيه ملفا تفجر لاحقا، ويرتبط بدور القواعد العسكرية الأمريكية في الحرب على إيران.

لن تتطرق هذه الورقة إلى حجم الأضرار التي لحقت بالقواعد العسكرية الأمريكية في الخليج والأردن والعراق، حيث تناولته تقارير صحفية متعددة، من بينها ما نشرته وول ستريت جورنال وسي إن إن وغيرهما، لكن ستركز على دور هذه القواعد في تأمين المصالح الأمريكية، وكيفية انتشارها، مع تسليط الضوء على وظائفها في دول المنطقة، اعتمادا على التقارير الدورية الصادرة عن دائرة أبحاث الكونجرس الأمريكي بشأن "القواعد الأمريكية في الخارج"، وكذلك التقارير عن العلاقات الأمريكية مع دول مثل الأردن والبحرين وقطر والإمارات والسعودية وسلطنة عمان.

دور القواعد الأمريكية

تاريخيًا، ارتبطت القواعد العسكرية بوظيفة أساسية تتمثل في تأمين السيطرة وحماية خطوط الإمداد. ووفقًا للمؤرخ والدبلوماسي البريطاني أرنولد توينبي، كانت الجيوش الرومانية من أوائل من نظّموا بناء القواعد منذ القرن الثالث قبل الميلاد، بهدف ترسيخ سيادة روما، حيث خُصصت قوات لحماية الحلفاء مقابل منح أراضٍ لإقامة قواعد أو قلاع عسكرية. وتطورت هذه القواعد لتصبح معسكرات تُستخدم لإيواء الجيوش في مناطق معادية أو غير مستقرة، بما يضمن تأمين الإمدادات، وانتظار التعزيزات، وتوفير ملاذ آمن عند التراجع. ومع تزايد أهميتها، تطور فن التحصين ليشمل اختيار المواقع المناسبة وبناء التحصينات الدفاعية.

وفي السياق المعاصر، تحولت القواعد العسكرية الأمريكية إلى ركيزة أساسية في بسط النفوذ العالمي وإسقاط القوة خارج الحدود. فمنذ الحرب العالمية الثانية، طورت الولايات المتحدة شبكة ممتدة من القواعد العسكرية التي توظفها في مسارح متعددة. ويبلغ عدد هذه القواعد نحو 544 قاعدة، وفقًا لآخر جرد للبنتاجون عام 2021 بعنوان "قائمة قواعد الدفاع الأمريكية الخارجية"، وهي تمثل المواقع التي يُنظر إليها باعتبارها ذات أهمية استراتيجية في المستقبل المنظور.

وتلعب هذه القواعد دورًا محوريًا في الهيمنة الأمريكية، من خلال تمكين الانتشار المتقدم للقوات، وردع الخصوم، ومنعهم من الوصول إلى مواقع ذات أهمية استراتيجية، وحماية

حرية الملاحة وتدفق التجارة، وتنفيذ العمليات القتالية، والاستجابة للطوارئ الإنسانية والصراعات الإقليمية. كما تؤدي القواعد الخارجية مجموعة متنوعة من الوظائف العسكرية، من أبرزها:

• تمركز الأفراد والمعدات: توفير بيئة آمنة لأفراد الخدمة الأمريكية وأنظمة الأسلحة والذخائر والإمدادات، بما يتيح الحفاظ على القدرات العسكرية في الخارج، مع دعم أنشطة تتراوح بين الأعمال الإدارية إلى تشغيل الطائرات المقاتلة، وقد تشمل القواعد مساكن للعسكريين وعائلاتهم، إضافة إلى مرافق لدعم الروح المعنوية والرعاية الاجتماعية والترفيه.

• رصد المنطقة والدفاع عنها: تسهم القواعد في اكتشاف التهديدات المعادية ومواجهتها، سواء ضد القوات الأمريكية أو الحلفاء، عبر استضافة أنظمة الرادار ومنظومات الدفاع الصاروخي.

• الصيانة والإصلاح: توفير مرافق متخصصة لصيانة وتحديث أنظمة الأسلحة والمعدات العسكرية، مثل حظائر الطائرات ومرافق صيانة المركبات والأحواض البحرية الجافة.

• التدريب والتمارين: دعم جاهزية القوات الأمريكية وحلفائها من خلال التدريب المشترك، واختبار الخطط، وتعزيز التنسيق العملياتي وقابلية التشغيل البيني.

تنامي القواعد الأمريكية

توسع انتشار القواعد الأمريكية في الخارج عبر مسار تراكمي ارتبط بتحولات مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي. فالبدايات الأولى، وفقا لدائرة أبحاث الكونجرس، تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، من خلال محطات التزويد بالفحم التي استأجرتها البحرية الأمريكية في المكسيك عام 1869، وساموا عام 1878، وهاواي عام 1887. ومع اندلاع الحرب الإسبانية الأمريكية عام 1898، توسع الوجود العسكري ليشمل قواعد في الفلبين وغوام وخليج غوانتانامو في كوبا.

ويشير جوناثان ستيفنسون في كتابه "القواعد الخارجية والاستراتيجية الأمريكية" إلى أن نقطة التحول جاءت في 2 سبتمبر 1940 قبل أكثر من عام من دخول الولايات المتحدة الحرب، حين أبرم الرئيس روزفلت اتفاقية "المدمرات مقابل القواعد" مع بريطانيا، والتي حصلت بموجبها الولايات المتحدة على عقود إيجار لمدة 99 عامًا لقواعد جوية وبحرية في مستعمرات بريطانية في جزر البهاما، وجامايكا، وسانت لوسيا، وسانت توماس، وأنتيغوا، وترينيداد، وغويانا البريطانية، بالإضافة إلى إمكانية وصول مؤقتة إلى قواعد في برمودا ونيوفاوندلاند، مقابل تزويد لندن بنحو 50 مدمرة أمريكية قديمة من عصر الحرب العالمية الأولى. وكشفت مدة عقود الإيجار عن نية لترسيخ القوة العالمية للولايات المتحدة لقرنٍ

قادم على الأقل.
وخلال الحرب العالمية الثانية، أنشأت الولايات المتحدة أو استخدمت مئات القواعد لدعم عملياتها في أوروبا والمحيط الهادئ، وامتد هذا الاستخدام إلى مواقع خارج مسارح القتال الرئيسية، مثل ناتال فورتاليزا في البرازيل، ومعسكر أمير آباد في إيران. ومع انتهاء الحرب، واصلت واشنطن الاعتماد على عدد من هذه القواعد، إلى جانب إنشاء قواعد جديدة في أراضي دول المحور المهزومة، لدعم أنشطة الاحتلال وعمليات إعادة الإعمار.

ومع بداية الحرب الباردة، بلور المخططون العسكريون الأمريكيون في مكتب رئيس الأركان المشتركة تصورًا يقوم على منع أي قوة من السيطرة على أوراسيا، ما استدعى بناء شبكة من القواعد الجوية الخارجية تُشكل ما يشبه "الحدود الاستراتيجية" للولايات المتحدة. ونظرا لغياب عدو محدد آنذاك، فقد صُممت هذه الشبكة بحيث تتيح الاستجابة السريعة للتهديدات أينما ظهرت، بحسب دراسة مطولة نشرها مركز راند بعنوان "التمركز في الخارج: تقييم التكاليف النسبية والفوائد الاستراتيجية".
وبحلول عام 1947، ومع تبلور التهديد السوفيتي، بدأ التركيز على تطوير قواعد قريبة منه بما يكفي لدعم العمليات الهجومية ضده نظرًا لمدى القاذفات الأمريكية المحدود آنذاك، خاصة على الأطراف الجنوبية للاتحاد السوفيتي، مع الحفاظ على فكرة تطويق أوراسيا بحلقة من القواعد العسكرية.

ورغم هذا التوسع، شهدت شبكة القواعد تغييرات مستمرة بفعل عوامل متعددة، أبرزها التكلفة المالية المرتفعة، والتطور التكنولوجي للأسلحة الذي قلل الحاجة لبعض القواعد، إضافة إلى التطورات السياسية المفاجئة، مثل قرار الرئيس الفرنسي ديجول في عام 1966 بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي ما أدى إلى إغلاق القواعد الأمريكية في فرنسا، كما أدت المتطلبات العسكرية المتغيرة، خاصة خلال حرب فيتنام، إلى احتفاظ الولايات المتحدة بنحو 26 معسكرًا رئيسيًا في جنوب فيتنام.

ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، أعادت الولايات المتحدة تقييم انتشارها العسكري، واتجهت إلى تقليص وجودها الخارجي، والابتعاد عن الدفاع الثابت في حاميات الحرب الباردة، والتركيز على التدخل السريع في مناطق التوتر. وبالتالي أُغلقت 60 % من المنشآت العسكرية الأجنبية، وعاد أكثر من 270 ألف جندي إلى الولايات المتحدة، وحدث التقليص الأكبر في القوات البرية الأمريكية المنتشرة في أوروبا، وبالأخص في ألمانيا. كذلك طلبت الحكومات المضيفة في بنما والفلبين وإسبانيا إغلاق منشآت عسكرية أمريكية، وفي المجمل تم إغلاق ما مجموعه 97 قاعدة أجنبية أمريكية بين عامي 1988 و 1995.
في المقابل، أدت حرب الخليج 1991 وما تلاها من فرض مناطق حظر طيران فوق العراق إلى تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وقد أجبرت الحساسيات السياسية واشنطن على تطوير وجود عسكري أقل وضوحًا من خلال التناوب

المؤقت للوحدات على منشآت الدول المضيفة بدلًا من نشرها بشكل دائم في قواعد دائمة. وفي هذا السياق، أعادت البحرية الأمريكية تفعيل الأسطول الخامس عام 1995، واتخذت من البحرين مقرًا له.

ومع هجمات 11 سبتمبر 2001، وما تبعها من حروب في أفغانستان والعراق، توسعت شبكة القواعد مجددًا، مع التركيز على دعم الحرب على مكافحة الإرهاب وردع إيران، من خلال إنشاء خطوط إمداد ومراكز عمليات تمتد عبر ما يُعرف بـ"قوس عدم الاستقرار" من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا وصولًا إلى المحيط الهادئ.

وعقب تفجيرات الخبر عام 1995، ولتقليل الاحتكاك مع المجتمعات المحلية، سعى وزير الدفاع رامسفيلد إلى نقل القواعد الأمريكية الأكثر إثارة للجدل بعيدًا عن المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وركز على إنشاء منشآت أصغر حجمًا، مع تقليص الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا الغربية وشمال شرق آسيا، والذي اعتُبر أقل فائدة في مواجهة التحديات الأمنية المستقبلية. وضمن ذلك قررت واشنطن نقل جزء من قوة مشاة البحرية من أوكيناوا إلى غوام.
ورغم انكماش البصمة العسكرية خلال التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن عودة واشنطن للتركيز على استراتيجية التنافس مع القوى الكبرى منذ عام 2017 أعادت التوجه نحو توسيع الوجود العسكري الخارجي. ففي أوروبا، أدى تصاعد التهديد الروسي، خاصة بعد أزمتي أوكرانيا عامي 2014 و2022، إلى نشر قوات في مواقع جديدة مثل بولندا، وإعادة تنشيط قواعد في مواقع سابقة كأيسلندا. وفي منطقة المحيطين الهندي والهادئ، عززت الولايات المتحدة انتشارها لمواجهة الصين، عبر الحصول على إمكانية الوصول إلى مواقع جديدة في أستراليا والفلبين وبابوا غينيا الجديدة وأماكن أخرى.

وعقب الانسحاب من أفغانستان والعراق، أرسلت الولايات المتحدة معظم قواتها الخارجية إلى القواعد الأوروبية ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، بحسب "مراجعة الوضع العالمي لعام 2021" التي أجراها البنتاجون.

الجدل حول تقليص القواعد

لم يخل انتشار شبكة القواعد العسكرية الأمريكية من جدل داخل الأوساط الأكاديمية والاستراتيجية بشأن جدواه وتكلفته ومخاطره. إذ يرى بعض الخبراء والباحثين أن المصالح الأمريكية تتركز في الدفاع عن الوطن ومنع ظهور قوة مهيمنة في أوراسيا، وأن فعالية الردع لا تعتمد بالضرورة على مستويات مرتفعة من الوجود العسكري المتقدم، بل على قدرات القوات وسرعة استجابتها للتهديدات. وبحسب هذا الاتجاه، فإن الانتشار المفرط للقواعد قد يزيد من احتمالات الصراع، لأنه يعزز تصورات الخصوم بالتهديد، ويدفعهم إلى تبني سياسات مضادة قد تقوّض الاستقرار الإقليمي والدولي.

وفي السياق ذاته، يشير ديفيد فاين إلى أن دافعي الضرائب الأمريكيين يتحملون تكلفة إضافية تتراوح بين 10 آلاف و40 ألف دولار سنويًا لكل فرد عسكري متمركز في الخارج مقارنة بخدمته داخل الولايات المتحدة، نتيجة تكاليف النقل، وتوفير الخدمات الأساسية لعائلات العسكريين مثل المدارس والمستشفيات والسكن. ومع وجود أكثر من نصف مليون عسكري وموظف مدني وأفراد عائلاتهم في الخارج، تتراكم هذه النفقات بشكل كبير.
وانطلاقًا من ذلك، يدعو هذا التيار إلى تقليص الوجود العسكري الخارجي، مع نقل مسؤولية حفظ توازن القوى إلى الحلفاء الإقليميين، خاصة في أوروبا وشرق آسيا، باعتبارهم قادرين اقتصاديًا وعسكريًا على تحمل عبء أكبر من أمنهم. كما يهدف هذا التوجه إلى تقليل تعرض القوات الأمريكية لمخاطر الاستهداف بالصواريخ والأسلحة الدقيقة في القواعد الخارجية، مع الإبقاء على حضور خارجي محدود يهدف إلى طمأنة الحلفاء وتنفيذ التدريبات المشتركة لتعزيز قابلية التشغيل البيني، وللصمود في حال اندلاع حرب لحين وصول تعزيزات كافية.

في المقابل، يرى اتجاه آخر أن التهديدات المتزايدة وتشابك المصالح الأمنية يتطلبان الحفاظ على بنية تحتية عسكرية قوية وموزعة عالميًا، مدعومة بقدرات نقل جوي وبحري متقدمة. ويستند هذا الرأي إلى اعتبارات عملياتية، أبرزها الاستثمار في برامج التخزين المسبق للمعدات العسكرية بالقرب من بؤر التوتر، مثل سفن التخزين التابعة للبحرية ومشاة البحرية وبرامج التخزين العائم للجيش، التي تسهم في تقليص زمن نشر القوات.
ورغم أهمية النقل الجوي ي الاستجابة السريعة، فإنه يواجه قيودًا تتعلق بالقدرة الاستيعابية للمطارات وعدد المدارج، وإمكانات التزود بالوقود والتفريغ للطائرات، إذ يقتصر عادة على نقل قوات بحجم لواء. في المقابل، يتطلب نقل الوحدات الثقيلة الاعتماد على النقل البحري، الذي يستغرق وقتًا أطول، يبدأ من نقل المعدات إلى الموانئ، مرورًا بتحميل السفن، وصولًا إلى الإبحار الذي قد يمتد بين 9 و16 يومًا، بحسب المسافة إلى مسرح العمليات.

وتُعد طائرات C-17 وC-5 العمود الفقري للنقل الاستراتيجي الأمريكي، إلى جانب الاعتماد على الطيران التجاري لنقل الأفراد. ومع ذلك، تظل كفاءة الانتشار مرهونة بقدرة الموانئ البحرية والجوية، إذ تتيح الموانئ البحرية نقل كميات كبيرة من المعدات، لكنها تواجه قيودًا تتعلق بالبنية التحتية والظروف الطبيعية ومتطلبات النقل الداخلي. في المقابل، يوفّر النقل الجوي سرعة أعلى، لكنه محدود السعة مقارنة بالنقل البحري.
وبحسب دراسة صادرة عن مراكز بحثية مثل "راند"، فإن التفوق الزمني للنقل الجوي يعتمد على حجم القوة المنقولة والمسافة والقدرة الاستيعابية لمرافق الاستقبال. ففي حالات الوحدات الكبيرة مثل الألوية المدرعة أو الفرق الثقيلة، يصبح النقل البحري أكثر كفاءة، بل وأسرع في بعض الأحيان، وبالأخص في المسافات التي تتجاوز 1000 ميل بحري، حيث يمكن لسفينة النقل البحري واللوجستي السريع (LMSR) نقل ما بين 359 و513

حمولة من طائرات C-17 في الرحلة الواحدة، بينما قد يستغرق نقل فرقة ثقيلة نحو 150 يومًا باستخدام 72 طائرة من هذا الطراز.

تعدد القواعد وطبيعة الاتفاقيات

إلى جانب الجدل حول جدوى القواعد العسكرية، تبرز قضايا أخرى تتعلق بتوزيعها وطبيعة الأطر القانونية التي تنظم وجودها، خاصة في ظل التحولات التي فرضتها طبيعة التهديدات الحديثة.

ففي مواجهة التهديدات الجديدة مثل الصواريخ الدقيقة والطائرات المسيرة، طورت القوات الأمريكية مفاهيم عملياتية تقوم على توزيع القوة، مثل "التوظيف القتالي الرشيق" و"العمليات البحرية الموزعة"، و"عمليات القواعد المتقدمة الاستكشافية". وتهدف هذه المفاهيم إلى تقليل قابلية استهداف القوات الأمريكية، وتعزيز مرونتها، عبر الاعتماد على شبكة من المواقع الصغيرة والمتفرقة بدلًا من القواعد الكبيرة الثابتة.

ويصف سلاح الجو الأمريكي نهج التوظيف القتالي الرشيق بأنه وسيلة "لتحويل العمليات من بنى تحتية مادية مركزية إلى شبكة من المواقع الأصغر والمتفرقة، مما يُعقّد تخطيط الخصم ويوفر خيارات أوسع لقادة القوات المشتركة". وفي هذا الإطار، تصبح القاعدة الرئيسية مركزًا لشبكة من المواقع الفرعية، مثل المطارات المدنية أو المهابط المؤقتة، التي يمكن التنقل بينها لتنفيذ العمليات الجوية، ما يقلل من التعرض للهجمات، خاصة في مسارح مثل أوروبا والمحيطين الهندي والهادئ.
أما من الناحية القانونية والتنظيمية، فتُعد المنشأة العسكرية هي الوحدة الأساسية لتي تُدار من خلالها البنية التحتية الدفاعية، وتشمل أي قاعدة أو معسكر أو مركز يخضع للسيطرة التشغيلية للبنتاجون. وعادة ما تحصل الولايات المتحدة على حقوق إنشاء هذه القواعد عبر اتفاقيات ثنائية مع الدول المضيفة، وتتنوع صيغها بين اتفاقيات وضع القوات "صوفا"، واتفاقيات التعاون الدفاعي، واتفاقيات القوات الزائرة، ومذكرات التفاهم.

وتنظم هذه الاتفاقيات عدة جوانب رئيسية، أبرزها تحديد حجم القوات والبنية التحتية والقدرات المنتشرة، وتنظيم الوضع القانوني والمالي والإداري للقوات الأمريكية. وغالبًا ما تحتفظ الدول المضيفة بملكية الأراضي، في حين تمارس الولايات المتحدة درجات متفاوتة من السيطرة التشغيلية، مثل التحكم في الدخول والخروج، وحقوق بدء وإدارة مشاريع البناء والصيانة للمرافق، وإعفاء منطقة القاعدة من الولاية القضائية للدولة المضيفة.

ويصنف البنتاغون قواعده الخارجية إلى فئتين رئيسيتين: مواقع دائمة تدعم الأنشطة العسكرية بشكل مستمر، ومواقع طارئة توفر دعمًا مؤقتًا للعمليات القتالية. وتنقسم المواقع الدائمة إلى ثلاث فئات: قواعد تشغيل رئيسية ذات وجود عسكري دائم وبنية تحتية متكاملة، ومواقع تشغيل أمامي قابلة للتوسع للاستخدام الدوري، ومواقع أمن تعاوني ذات وجود أمريكي محدود أو شبه معدوم.

وعادةً لا تحتفظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية خارجية دون موافقة الدولة المضيفة، مع وجود استثناءات محدودة مثل القواعد الأمريكية في سوريا خلال فترة حكم بشار الأسد، وقاعدة غوانتانامو في كوبا.

وفي المقابل، تمثل مساهمات الدول المضيفة عنصرًا مهمًا في استدامة هذه القواعد، إذ تتحمل جزءًا من التكاليف عبر تمويل البنية التحتية أو تغطية نفقات التشغيل. ووفقًا لتقارير البنتاغون، تلقت الولايات المتحدة في السنة المالية 2023 نحو 714.2 مليون دولار من خمس دول هي: الكويت، واليابان، وكوريا الجنوبية، والسعودية، وبولندا.

كما أظهر تقرير لمكتب المحاسبة الحكومية (GAO) عام 2021 أن اليابان وكوريا الجنوبية قدمتا، بين السنتين الماليتين 2016 و2019، نحو 12.6 مليار دولار كدعم مالي مباشر لتغطية تكاليف العمالة والبناء والمرافق المرتبطة بالقواعد الأمريكية. وإذا رأى الكونغرس أن الدول المضيفة لا تسهم بالقدر الكافي، فيمكنه اشتراط مراجعة ترتيبات القواعد، أو تقييد نشر القوات الأمريكية في الدول التي لا تتحمل نصيبًا مناسبًا من التكاليف.

الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط وفقا لدائرة أبحاث الكونجرس

الانتشار العسكري الأمريكي خارجيا

في إطار التوزيع الجغرافي للقواعد العسكرية الأمريكية، تبرز منطقة المحيطين الهندي والهادئ بوصفها المسرح الأكثر أهمية في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة. إذ يصفها مسؤولو البنتاجون بأنها "مركز الجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين"، في ظل تصاعد المنافسة الاستراتيجية مع الصين، إلى جانب اعتبارات تتعلق بردع روسيا وكوريا الشمالية.

وتضم المنطقة 24 قاعدة أمريكية ثابتة، إضافة إلى 20 موقعًا عسكريًا يمكن الوصول إليها. واعتبارًا من عام 2024، تمركز نحو 81 ألف جندي أمريكي بشكل دائم في هذه القواعد، يتركز معظمهم في اليابان بنحو 54,774 جنديًا، وفي كوريا الجنوبية بنحو 24,234 جنديًا. وتشمل هذه القوات وحدات برية من الجيش ومشاة البحرية، مثل فرقة المشاة الثانية في كوريا الجنوبية وقوة المشاة البحرية الثالثة في أوكيناوا، إلى جانب انتشار بحري يضم حاملة طائرات ومدمرات وطرادات وسفنًا هجومية برمائية في اليابان، فضلًا عن قدرات جوية متنوعة تشمل الطائرات المقاتلة وطائرات النقل والتزود بالوقود.

في المقابل، تركز القيادة الأوروبية الأمريكية على مواجهة التهديد الروسي، وتتخذ من شتوتغارت في ألمانيا مقرًا لها، فيما تتوزع مراكز القيادة بين فيسبادن للقوات البرية، وقاعدة رامشتاين الجوية للقوات الجوية، ونابولي للقوات البحرية. وتضم أوروبا 31 قاعدة أمريكية ثابتة، إضافة إلى 19 موقعًا عسكريًا آخر يمكن الوصول إليها، وينتشر فيها نحو 80 ألف جندي ضمن تشكيلات برية وبحرية وجوية، ما يعكس استمرار أهمية المسرح الأوروبي في الاستراتيجية الأمريكية، خاصة في ظل التوترات مع روسيا.

أما في الشرق الأوسط، فتمثل المنطقة حلقة مركزية في شبكة القواعد الأمريكية، نظرًا لموقعها الذي يتيح الوصول إلى ثلثي سكان العالم خلال 8 ساعات طيران، بما يعزز قدرة الولايات المتحدة على الاستجابة السريعة للأزمات. وتشرف القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) على هذا المسرح، وتركز مهامها على ردع إيران، ومكافحة الإرهاب، ومواجهة النفوذ الروسي والصيني، فضلًا عن حماية تدفقات الطاقة وضمان الاستقرار الإقليمي، وأمن إسرائيل.

وتضم المنطقة 8 قواعد ثابتة و11 موقعًا عسكريًا آخر يمكن الوصول إليها، إلى جانب شبكة من القواعد الجوية والوجود البحري والمعدات المُخزّنة مسبقًا، مع اعتماد على تناوب القوات بدلًا من التمركز الدائم. ويقع مقر القيادة المركزية في تامبا بولاية فلوريدا، مع مقر متقدم في قاعدة العديد في قطر.

الأردن

وفي هذا الإطار، يبرز الأردن بوصفه أحد أهم المرتكزات الاستراتيجية للوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، في ظل تصاعد التوترات في الضفة الغربية وغزة ولبنان

وسوريا، إلى جانب التحديات الأمنية المرتبطة بالعراق وإيران والخليج.
تستند هذه المكانة إلى علاقة ممتدة، إذ قدمت الولايات المتحدة للأردن مساعدات اقتصادية وعسكرية منذ خمسينيات القرن الماضي، بلغ إجماليها نحو 26.4 مليار دولار حتى عام 2020. وفي عام 1996، منحت واشنطن الأردن صفة "حليف رئيسي من خارج الناتو"، ما أتاح له الحصول على مزايا عسكرية إضافية، بما في ذلك التدريب وتلقي فائض المعدات الدفاعية.

ويستضيف الأردن أكثر من 3000 جندي أمريكي، في ظل اتفاقيات متعددة، أبرزها اتفاقية وضع القوات (1996)، واتفاقية التعاون الدفاعي (2021)، التي نظّمت الوجود العسكري الأمريكي وأضفت طابعًا رسميًا على التعاون القائم، خاصة في أعقاب انطلاق عملية "العزم الصلب" ضد تنظيم الدولة الإسلامية عام 2014. تتيح هذه الاتفاقيات للقوات الأمريكية استخدام المرافق الأردنية في مجالات التدريب والمناورات، والدعم اللوجستي، والعبور، والتزود بالوقود، والصيانة، والتمركز المسبق للمعدات، إلى جانب تنفيذ العمليات الطارئة.
وتُعد قاعدة موفق السلطي الجوية في الأزرق من أبرز مواقع هذا الوجود، حيث تستضيف الجناح الجوي الاستكشافي رقم 332، الذي يضم طائرات مقاتلة ومنصات نقل وتزود بالوقود وقدرات استخبارات ومراقبة واستطلاع، وقد لعبت دورًا مهمًا في دعم العمليات في سوريا والعراق، خاصة في مجالات المراقبة وتحديد الأهداف. كما يستضيف الأردن أنظمة دفاع جوي مثل "باتريوت" و"ثاد"، إلى جانب طائرات مقاتلة من طراز F-15E، ما يعكس تحوله إلى مركز متقدم في منظومة الدفاع الجوي والصاروخي الأمريكية.

ويعزز هذا الدور حجم المساعدات الأمريكية، إذ تلزم الاتفاقية الممتدة للفترة 2023–2029 الإدارة الأمريكية بتقديم نحو 1.45 مليار دولار سنويًا، فيما يسمح قانون مخصصات وزارة الدفاع لعام 2025 بتخصيص 500 مليون دولار لدعم القوات المسلحة الأردنية. وفي مؤشر إضافي على تصاعد أهمية الأردن، تضمن قانون مخصصات الدفاع لعام 2026 تخصيص ما لا يقل عن 1.65 مليار دولار، منها 845.1 مليون دولار دعمًا مباشرًا للميزانية الأردنية، و 425 مليون دولار تمويلًا عسكريًا أجنبيًا، إضافة إلى 400 مليون دولار من برامج الاستثمار في الأمن القومي و50 مليون دولار إضافية، ما يرفع إجمالي المساعدات إلى أكثر من ملياري دولار، مقارنة بنحو 1.45 مليار دولار خلال معظم العقد الماضي. وتمثل هذه المساعدات الأمريكية أكثر من 40% من إجمالي المساعدات الرسمية التي تتلقاها المملكة.

كما يشير نقل وزارة الدفاع الأمريكية جزءًا من مخزونها العسكري من قاعدة السيلية في قطر إلى الأردن عام 2021 تحولًا في تموضع البنية اللوجستية الأمريكية في المنطقة، وفي ظل تزايد التهديدات المرتبطة بالصواريخ والطائرات المسيّرة، باتت واشنطن تعتمد على نموذج القواعد الموزعة والدفاع متعدد الطبقات، وهو ما يوفره الأردن بفضل موقعه الجغرافي واستقراره السياسي وتكامله العملياتي مع القوات الأمريكية.

ولا يخلو هذا الدور من مخاطر، إذ أسفر هجوم لكتائب حزب الله العراقي بطائرة مسيّرة على "البرج 22" في يناير 2024 عن مقتل ثلاثة جنود أمريكيين. ومع ذلك، يظل نقطة ارتكاز رئيسية في المنظومة الهجومية والدفاعية التي تبنيها واشنطن في مواجهة التهديدات الإقليمية، وعلى رأسها إيران.

البحرين

في إطار تموضع القواعد الأمريكية في منطقة الخليج، تبرز البحرين بوصفها مركزًا رئيسيًا للوجود البحري الأمريكي، حيث تعود جذوره إلى عام 1948. ويتخذ الأسطول الخامس الأمريكي الذي أُعيد تشكيله عام 1995 من "قاعدة الدعم البحري" في البحرين مقرًا له، وهي القاعدة الأمريكية الدائمة الوحيدة في الخليج.

وتستضيف القاعدة أيضًا قوات دوريات خفر السواحل في جنوب غرب آسيا، وهي أكبر وحدة لخفر السواحل خارج الولايات المتحدة. ويُعد ميناء خليفة بن سلمان من المرافق القليلة في الخليج القادرة على استقبال حاملات الطائرات وسفن الإنزال البرمائي. وقد نفذت الولايات المتحدة برنامج تطوير واسع للقاعدة بين عامي 2010 و2017، ضاعف مساحتها إلى أكثر من 150 فدانًا، مع إضافة مرافق إدارية وسكنية ولوجستية، ما عزز قدرتها على استيعاب سفن أكبر ودعم العمليات العسكرية.
تعززت الشراكة الدفاعية بين البلدين بعد حرب الخليج الأولى بتوقيع اتفاقية التعاون الدفاعي عام 1991، التي جُدّدت عام 2017 لمدة 15 عامًا، وتمنح الولايات المتحدة امتيازات الوصول والتمركز والتحليق. كما صنّفت واشنطن البحرين عام 2004 "حليفًا رئيسيًا من خارج الناتو". وفي سبتمبر 2023، وقّع الجانبان "اتفاقية التكامل الأمني والازدهار الشاملة"، التي توسّع التعاون ليشمل مجالات الدفاع والتجارة والتقنية، وتنص على التنسيق في مواجهة التهديدات الخارجية.

ويبلغ عدد القوات الأمريكية في البحرين نحو 9000 عنصر. وتُعد الدولة الوحيدة ضمن نطاق القيادة المركزية التي تستضيف عائلات العسكريين الأمريكيين. وفي السنة المالية 2025، قدّر البنتاجون إنفاق أكثر من 770 مليون دولار على تكاليف الأفراد والعمليات والصيانة وسكن العائلات في البحرين.
وقد لعبت البحرين دورًا محوريًا في العمليات العسكرية الأمريكية، بدءًا من استضافة القوات المشاركة في عملية "عاصفة الصحراء" عام 1991، واستضافة القوات التي فرضت حظراً أمميا على العراق بين عامي 1991 و2003، كما استضافت بعثة الأمم المتحدة (UNSCOM) المعنية بتفكيك أسلحة الدمار الشامل العراقية، مرورًا بدعم العمليات في أفغانستان والعراق، وصولًا إلى تنسيق عمليات بحرية متعددة الجنسيات، مثل قوتي المهام المشتركة (151 و152) لمكافحة الإرهاب والقرصنة وتهريب الأسلحة.
وفي سياق تعزيز منظومات الدفاع، افتتحت القيادة المركزية الأمريكية في ديسمبر 2025 مركز قيادة مشتركًا للدفاع الجوي في البحرين، ليكون مركزًا إقليميًا لتنسيق عمليات

الدفاع الجوي المتكاملة. ويجسد هذا التمركز تطور الدور البحريني من مجرد موقع دعم لوجستي إلى مركز عمليات متقدم لإدارة القوة البحرية والجوية الأمريكية في الخليج، بما يعزز قدرة واشنطن على الاستجابة السريعة للتحديات الإقليمية، خاصة في ظل التوتر مع إيران.

الكويت

ضمن شبكة القواعد الأمريكية في الخليج، تمثل الكويت أحد أهم مراكز الارتكاز اللوجستي والعملياتي للولايات المتحدة، حيث تستضيف قوات أمريكية بشكل دائم ومتناوب، إلى جانب قيادات متقدمة ومعدات عسكرية مُخزّنة مسبقًا، وذلك بموجب اتفاقيات ثنائية تشمل التعاون الدفاعي واتفاقيات الاقتناء والخدمات المتبادلة، مع مساهمة الحكومة الكويتية في جزء من تكاليف هذا الوجود.

وتتسم بعض المنشآت العسكرية في الكويت بطابع الاستخدام المزدوج، إذ تجمع بين الوظائف العسكرية والمدنية. فعلى سبيل المثال، يضم مطار الكويت الدولي قاعدة المبارك الجوية، التي تُعد من أكبر القواعد الجوية في العالم، وتدعم سرب الحركة الجوية الاستكشافية الخامس، ما يجعلها محورًا رئيسيًا لحركة النقل الجوي العسكري في المنطقة.

ويستضيف معسكر عريفجان المقر الأمامي للقوات البرية التابعة للقيادة المركزية الأمريكية، إلى جانب قوة المهام المشتركة لعملية "العزم الصلب"، التي تدعم شركاء واشنطن في العراق وسوريا في مواجهة بقايا تنظيم الدولة الإسلامية. كما تتولى كتيبة الدعم الميداني 401 إدارة مخزونات الجيش الأمريكي المُخزّنة مسبقًا في الكويت، والتي تكفي لتجهيز لواءين قتاليين، وقد استُخدمت هذه المخزونات لدعم أوكرانيا.
وتضم "فرقة العمل سبارتان" في الكويت لواءين وأربع كتائب، وتوفر قدرات تشمل طيران مروحي ودعم لوجستي وحماية القوات وإدارة المعلومات. وفي قاعدة علي السالم الجوية، يُعد الجناح الجوي الاستكشافي رقم 386 مركزًا رئيسيًا للنقل الجوي، وبوابة لإيصال القوة القتالية للقوات الأمريكية وقوات التحالف في نطاق القيادة المركزية.

وتعزز هذه البنية موقع الكويت بوصفها مركزًا رئيسيًا للعمليات اللوجستية الجوية الأمريكية في المنطقة، حيث يشكل مطار الكويت الدولي نقطة محورية في عمليات النقل والإمداد، بما يدعم القدرة على الانتشار السريع وإدارة العمليات في مسارح متعددة.
وقد صنّف الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الكويت عام 2004 "حليفًا رئيسيًا من خارج الناتو"، ما يعكس عمق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. ووفقًا لبيانات وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2025، يتمركز في الكويت نحو 13,500 جندي أمريكي، ما يجعلها واحدة من أكبر نقاط تمركز القوات الأمريكية في الشرق الأوسط.

قطـر

تعود بدايات العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وقطر إلى ما بعد حرب الخليج عام 1991، حيث وقّع الطرفان اتفاقية تعاون دفاعي عام 1992، جُدّدت لاحقًا في عام 2013 لمدة عشر سنوات. ورغم سرية نص الاتفاقية، فإنها تُنظّم وصول القوات الأمريكية إلى منشآت عسكرية في قطر، والتخزين المسبق للمعدات، إلى جانب برامج التدريب العسكري المشترك.

ومنذ عام 2003، نقلت الولايات المتحدة مركز عملياتها الجوية للشرق الأوسط من قاعدة الأمير سلطان في السعودية إلى قاعدة العديد، التي تحولت إلى مركز قيادي ولوجستي رئيسي للعمليات الأمريكية في العراق وأفغانستان ومناطق أخرى ضمن نطاق القيادة المركزية. كما تستضيف العديد مقر القيادة المركزية الأمريكية، وقيادة القوات الجوية، والعمليات الخاصة، التابعة لها، إلى جانب مركز العمليات الجوية المشتركة.

وقد دعمت قطر هذا الدور باستثمارات كبيرة، إذ أنفقت أكثر من مليار دولار خلال تسعينيات القرن الماضي لإنشاء قاعدة العديد، ثم أكثر من 8 مليارات دولار منذ عام 2003 لتطويرها. كما تمول مشاريع توسعة تُقدّر بنحو 8.4 مليار دولار يُتوقع اكتمالها بحلول عام 2033، بهدف تحويل القاعدة إلى منشأة دائمة قادرة على استيعاب أكثر من 15,000 فرد، وتعزيز قدرتها على دعم الطائرات المقاتلة وطائرات النقل والمروحيات.

إلى جانب قاعدة العديد، شكّل معسكر السيلية مركزًا مهمًا للتخزين المسبق للمعدات العسكرية، حيث احتوى على مخزونات تكفي لتجهيز لواء قتالي، واستُخدمت هذه المعدات خلال غزو العراق عام 2003. ورغم إغلاق المعسكر في يونيو 2021، أُعيد فتحه مؤقتًا في أغسطس من العام نفسه لدعم عمليات إجلاء نحو 75 ألف شخص من الأمريكيين والأفغان ومواطني دول أخرى عقب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان.

وتشمل القدرات العسكرية الأمريكية في قطر طائرات النقل الاستراتيجي (C-17 وC-130)، وطائرات التزود بالوقود (KC-135)، وأنظمة الدفاع الصاروخي "باتريوت"، ورادارات متقدمة من طراز AN/TPY-2، ما يعزز دورها كمركز عملياتي متكامل.

وفي إطار تعميق الشراكة، وقّعت الدوحة وواشنطن مذكرة تفاهم عام 2019 لتعزيز تقاسم تكاليف الصيانة، كما أعلنت الولايات المتحدة عام 2022 تصنيف قطر "حليفًا رئيسيًا من خارج الناتو"، ما يتيح لها مزايا إضافية في مجالات التسليح والتعاون الدفاعي. ويعكس هذا التوسع في القواعد والاستثمارات دور قطر كمركز حيوي للعمليات الأمريكية في الشرق الأوسط.

الإمارات

تُعد الإمارات أحد أبرز الشركاء العسكريين للولايات المتحدة في الخليج، إذ بلغت قيمة مبيعات الأسلحة الأمريكية لها أكثر من 33.8 مليار دولار خلال الفترة من 1950 إلى 2023، ما يجعلها في المرتبة الحادية عشرة عالميًا بين أكبر زبائن الصناعات الدفاعية الأمريكية.
ورغم عدم وجود معاهدة دفاع مشترك رسمية، تعتمد الإمارات على الولايات المتحدة بوصفها ضامنًا أمنيًا. وقد تعزز هذا التوصيف خلال زيارة محمد بن زايد آل نهيان إلى واشنطن في عام 2024 في أول زيارة دولة رسمية لرئيس إماراتي إلى العاصمة الأمريكية، حيث منحها الرئيس جو بايدن صفة "شريك دفاعي رئيسي"، وهو تصنيف أقره الكونجرس، وكان يُطبق سابقاً على الهند فقط.

ويتمركز نحو 3500 جندي أمريكي في الإمارات، ينتشرون في عدة منشآت، أبرزها قاعدة الظفرة الجوية، التي تُعد مركزًا للعمليات الجوية الأمريكية في المنطقة. وتستضيف القاعدة الجناح الجوي الاستكشافي رقم 380، الذي يضم طائرات مراقبة بدون طيار، وطائرات للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وطائرات تزود بالوقود، إضافة إلى طائرات إنذار مبكر وطائرات مقاتلة متقدمة مثل إف 22. وقد أُعيد تفعيل هذا الجناح الجوي في عام 2002 في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، حيث تولى تنفيذ مهام الاستخبارات والمراقبة والتزود بالوقود دعمًا للعمليات في أفغانستان والعراق، ضمن نطاق مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية الذي يشمل 21 دولة.

وتلعب قاعدة الظفرة دورًا إضافيًا في التدريب الإقليمي، إذ تستضيف "مركز حرب الخليج الجوية"، الذي يقدم تدريبات سنوية في مجالات الدفاع الجوي والصاروخي بمشاركة نحو 10 دول. كما تنتشر بطاريات "باتريوت" التابعة للجيش الأمريكي في الإمارات، ما يعزز قدرات الدفاع الجوي في المنطقة.

وفي المجال البحري، توفر موانئ الإمارات، وعلى رأسها ميناء جبل علي، دعمًا لوجستيًا للبحرية الأمريكية، حيث تستضيف عددًا من السفن يفوق أي ميناء خارج الولايات المتحدة، ما يعزز قدرة واشنطن على دعم عملياتها البحرية في الخليج. وبذلك، تمثل الإمارات موقعا متقدمًا في شبكة القواعد والانتشار الأمريكي في المنطقة، يجمع بين القدرات الجوية والبحرية والدفاعية.

السعودية وعُمان

تمركزت القوات الجوية الأمريكية في قاعدة الأمير سلطان الجوية جنوب الرياض منذ عام 1979، ولعبت دورًا محوريًا خلال حرب الخليج عام 1991، وكذلك في فرض منطقة حظر الطيران فوق العراق حتى غزو عام 2003. ورغم تراجع حجم الوجود الأمريكي منذ ذلك الحين، لا يزال يتمركز نحو 2321 عسكريًا أمريكيًا في المملكة، يتركز معظمهم في قاعدة الأمير سلطان التي تستضيف الجناح الجوي الاستكشافي رقم 378، إلى جانب بطاريات

الدفاع الصاروخي "باتريوت" و"ثاد"، وطائرات التزود بالوقود. وتتمثل مهام الجناح في الإنذار المبكر، والتزويد بالوقود جوًا، والدعم القتالي. كما يوجد عسكريون ومتعاقدون أمريكيون يعملون بالتعاون مع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطني السعودي في مهام التدريب والاستشارات.

وتمثل سلطنة عُمان شريكًا في تأمين الوصول البحري والجوي، إذ كانت أول دولة خليجية توقّع اتفاقية رسمية مع الولايات المتحدة عام 1980 تسمح باستخدام منشآتها العسكرية. وتعزز هذا التعاون بتوقيع "اتفاقية إطار استراتيجي" في عام 2019، وسّعت نطاق الوصول الأمريكي ليشمل موانئ صلالة والدقم، حيث يتميز الأخير بقدرته على استقبال حاملات الطائرات الأمريكية.

حماية أم توريط؟

تُظهر قراءة مسار انتشار القواعد العسكرية الأمريكية أنها تمثل أداة جوهرية في إدارة النفوذ الأمريكي عالميًا، غير أنها تظل محاطة بجدل متصاعد حول دورها كعامل جذب للتهديدات، بما يرفع من احتمالات استهداف الدول المضيفة في حال انخراط الولايات المتحدة في حروب إقليمية، مثلما حدث مؤخرا في الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران.

فالقواعد الأمريكية، سواء بوصفها نقاط انطلاق للعمليات العسكرية، أو خطوط دفاع متقدمة عن حلفاء واشنطن، أو أهدافًا محتملة لهجمات مضادة، تفتح بابًا للتساؤل حول جدواها: هل أسهمت في تعزيز أمن الدول المضيفة، أم ورطتها في حرب لا مصلحة لها فيها؟

ويطرح هذا التساؤل إشكالية أخرى تتعلق بطبيعة ترتيبات الأمن الإقليمي، ومدى جدوى ربطه بالدور الأمريكي، في ظل انحيازواشنطن لإسرائيل، وهو سؤال محوري تتطلب الإجابة عليه نقاشات مستضيفة ومعمقة بسقف حرية مرتفع.

المُلتقى الاستراتيجي

STRATEGIC FORUM